الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة الرابعة عشرة

المعقودة يوم الجمعة

١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

UNIVERSITY OF MIAMI
FEB 20 1980
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس : السيد بيرسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد سيلي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

خدمات اللغة العربية في الأمم المتحدة

مناقشة عامة (تابع)

Distr. GENERAL

A/C.5/34/SR.14

16 November 1979

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين : ١٩٨٠ - ١٩٨١ (تابع) (A/34/6 و Add.1 ، A/34/7 و A/C.5/34/12 و 13)

خدمات اللغة العربية في الأمم المتحدة

١ - السيد راتليدج (رئيس تحرير) : أعرب ردا على الأسئلة التي وجهها ممثل المغرب في الجلسة السابقة ، عن أسفه لأن التفسيرات التي قدمتها الأمانة العامة من قبل فيما يتعلق بحالة خدمات اللغة العربية لم تكن بالوضوح الكافي . وقال ان الأمانة العامة على علم بالصعوبات الحالية فقد تم في الدورات السابقة الاعراب عن شكاوى مماثلة لتلك التي أعرب عنها في الدورة الحالية . وأضاف ان تقريرا عن خدمات اللغة العربية سيقدم خلال فترة وجيزة ، يسمح للجنة بمناقشة هذه المسألة بصورة أعمق .

٢ - وقال ان الجمعية العامة حددت في عام ١٩٧٣ عدد وظائف دائرة الترجمة العربية . وتقرر في ذلك الحين أن يكون عدد موظفي هذه الدائرة كافيا ليواجه طوال فترة ١٢ شهرا حجم العمل الناجم عن أنشطة الجمعية العامة ولجانها الرئيسية . وتنجم المشكلة في الواقع عن أن حجم العمل هذا لا يجرى فقط وفقا لنمط منتظم طوال العام وانما يتجمع خلال فترة أربعة أشهر . ومن الواضح أن دائرة ترجمة يحدد عدد موظفيها وفقا لحجم عمل يفترض توزيعه على ١٢ شهرا لا يمكن أن تضطلع بنفس حجم العمل مجمعا في فترة أقصر بكثير . ومن ثم رأت الأمانة العامة اعطاء الاولوية للوثائق التي ينبغي النظر فيها أثناء جلسات الجمعية العامة على المحاضر الموجزة لهذه الجلسات.

٣ - واستطرد قائلا ان دائرة الترجمة العربية في المقر دعمت في ١٩٧٦ عقب القرار الذى اتخذ بادراج اللغة العربية ضمن لغات عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وأصبح في الامكان نتيجة تدبير موظفين اضافيين ، الاضطلاع بالوثائق المطلوبة لدورة الجمعية العامة ، عندما لم يكن حجم العمل المخصص لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضخما . وقررت الجمعية العامة في ١٩٧٧ انشاء دائرة ترجمة عربية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف . وتم نقل الموظفين ذوى الخبرة والمدربين بغية توفير قاعدة صلبة لهذا القسم الجديد . ومن ثم نجمت ضرورة تدبير وتدريب موظفين جدد من أجل نيويورك . وتتضمن الوثيقة A/C.5/33/L.49 التي تم استرعاء انتباه ممثل المغرب اليها ، اشارة عامة الى الموظفين الاضافيين اللازمين حتى تتمكن دائرة الترجمة العربية من ترجمة المحاضر الموجزة وكذلك الوثائق الخاصة بالجمعية العامة .

٤ - الرئيس : قال ان المسألة التي أثارها ممثل المغرب تستحق النظر بعناية واقترح أن تنظر اللجنة فيها بالتفصيل عندما يصبح التقرير بشأن خدمات اللغة العربية متاحا . واقترح ايضا دعوة اللجنة الاستشارية الى اعطاء الأولوية لمسألة خدمات اللغة العربية ، حتى تنظر اللجنة الخامسة في هذا الموضوع قبل نهاية شهر تشرين الاول /اكتوبر .

٥ - السيد انسيتا (زائير) : قال ان الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن كمية من المعلومات يجب على الوفود محاولة استيعابها حتى تتبين ما الذى يجب على الدول الاعضاء تمويله . ومن ثم فانه من الضرورى أن تتسلم الوفود الوثائق في الوقت المناسب لتتمكن من دراستها بعمق . ومن المؤسف أن بعض الوثائق غير متاحة حتى الآن بجميع لغات العمل ، ويرجى بذل جهد أكبر في المستقبل لتحسين هذه الحالة .

٦ - وأضاف قائلا ان الامين العام قد احترم فيما يبدو الالتزام بجعل الزيادة الحقيقية للميزانية لفترة السنتين القادمة ١٩٨٠ - ١٩٨١ أقرب ما تكون الى الصفر . ومن الجلي أن يوجه الامين العام نداء الى الدول الاعضاء يطلب مساعدتها لتعزيز ودعم الثقة في المنظمة على الصعيد المالي وذلك بايلاء اهتمام خاص لا الى النظر في الانشطة الجارية فحسب وانما ايضا لتحديد الانشطة الجديدة . وتؤكد الامانة العامة مرة أخرى مفهوم الميزانية البرنامجية الذى يعني ضمنا ان النظر في الاموال اللازمة مرتبط ارتباطا وثيقا بالنظر في برامج وانشطة المنظمة . ويتفق وفد زائير في هذا الصدد مع الامين العام على عدم امكانية اضافة اى برنامج الى الميزانية دون النص على السبل والوسائل اللازمة لتمويله ، وعدم امكانية اتخاذ اى قرار بشأن الاعتمادات دون تقييم جميع النتائج التي قد تترتب على ذلك فيما يتعلق بتنفيذ برامج وانشطة المنظمة .

٧ - وأردف قائلا انه من المشجع ملاحظة ان الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن العديد من حالات اعادة توزيع الموارد وانه سيجرى وضع تدابير اخرى لتعزيز وتوسيع نظام مراقبة البرامج .

٨ - وقال ان وفد زائير يوافق على استخلاصات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها الاول عن الميزانية البرنامجية المقترحة (A/34/7) . ويتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة تركيز الاهتمام على التقديرات المنقحة ، وعلى امكانية تطبيق نسبة مئوية اقل لحساب الاموال اللازمة في باب النفقات المشتركة للموظفين ، على أساس تجربة السنوات الماضية . كما ان التخفيضات الاخرى التي أوصت بها اللجنة تبدو أيضا رشيدة .

٩ - وأضاف ان وفد زائير لم يكوّن بعد رأيا بشأن البيان الذى أدلى به رئيس اللجنة الاستشارية ومؤداه أنه أصبح من الصعب على هذه اللجنة الاعتراض على عدد الوظائف المقترح ادراجها في الميزانية العادية ، وان حصلها التحليل المفصل على القول بأن المهام الواجب انجازها لا تتطلب جميع الوظائف المشار اليها . ويشعر وفد زائير بالقلق ايضا ازاء ملاحظات اللجنة الاستشارية المتعلقة باعادة تصنيف الوظائف .

١٠ - وأردف قائلا انه يجدر كما لاحظت ذلك اللجنة الاستشارية استعراض الاجراء المعمول به حاليا فيما يتعلق بانشاء وتصنيف الوظائف الخارجة عن الميزانية . ان الممارسة التي تتمثل في اعادة تصنيف الوظائف المدرجة في الميزانية العادية عن طريق تمويلها بواسطة الأموال الخارجة عن الميزانية قد تثير صعابا ، خاصة عندما تنخفض الأموال الخارجة عن الميزانية . ويرجى أن تدرس اللجنة الاستشارية هذه المسألة بتعمق خلال أعمالها المقبلة .

١١ - واختتم كلمته قائلا أن نجاح تدابير التوفير لا يتوقف على الأمانة العامة فقط وانما على الدول الأعضاء أيضا التي يجب أن تسهم في تحسين وسائل وضع وتنفيذ ميزانية المنظمة . وينبغي للأمين العام

الرجوع الى قرارات الجمعية العامة عند اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة . ولا يجب ان ننسى أن أية زيادة في الميزانية تمثل عبئا اضافيا على الدول الأعضاء . ولذلك فانه من الضروري ان تضع السياسات المالية للمنظمة في اعتبارها ان التقشف المالي والتوفير يشكلان ضرورة للدول الأعضاء .

١٢ - السيد فوص (استراليا) : قال ان وفد استراليا يوافق عمليا على جميع الملاحظات والتوصيات التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، ويؤيد بلا تحفظ نداء اللجنة الاستشارية من أجل توزيع الوثائق في الوقت المناسب . ويلاحظ وفد استراليا أن الجزء الأكبر من " تخفيضات الميزانية " التي أوصت بها اللجنة الاستشارية وهمي ، والتخفيض الحقيقي الوحيد هو الذى يتمثل في تخفيض ٣٣ وظيفة من الوظائف الجديدة التي طلبها الأمين العام وعددها ٢٢٥ وظيفة .

١٣ - وأردف قائلا انه تجدر الاشارة الى أن الميزانية البرنامجية لا تمثل سوى جزء من المصادر التي وضعت تحت تصرف الأمم المتحدة . ان الأموال الخارجة عن الميزانية تمثل اضافة ٢٥ في المائة بالنسبة لموارد الميزانية العادية ، كما أن نفقات عمليات صيانة السلم قد تتراوح بين ربع وثلث الموارد المطلوبة للميزانية البرنامجية .

١٤ - وأضاف انه تجدر الاشادة بالأمين العام وبالجهود التي بذلها لوضع ميزانية أكثر اعتدالا من الميزانيات التي وضعت خلال السنوات الثماني الماضية . وينبغي لجميع أعضاء الأمانة العامة ملاحظة المثل الذى أعطاه الأمين العام والعمل على اتباعه .

١٥ - وقال السيد فوص انه يوافق تماما على البيان التمهيدى الذى أدلى به الأمين العام بشأن الظروف الاقتصادية غير المواتية في العالم ، وهي الظروف التي حتّمت جميع الدول الأعضاء على ايلاء اهتمام خاص لنمو نفقات القطاع العام . ان استراليا تمر مثلها في ذلك مثل جميع البلدان الأخرى بظروف اقتصادية صعبة ، وقد اتخذت الحكومة الاسترالية تدابير حاسمة بغية معالجة هذه المشاكل ، ومن بينها تدبير يعد لب سياسة استراليا الاقتصادية ويتمثل في تخفيض النفقات العامة . وتم تخفيض الملاك في استراليا بنسبة ٧ في المائة خلال السنوات الأربع الماضية ، بينما خفض موظفو السلك الدبلوماسي بنسبة ٢٠ في المائة . كما تقررت أيضا زيادة الضرائب . واذا كانت حكومات الدول الأعضاء التي تعد مساهمتها في ميزانية الأمم المتحدة من أعلى المساهمات قد رأت اتخاذ تدابير اقتصادية قاسية على الرقم مما قد يترتب على ذلك من نتائج سياسية غير مواتية ، فان على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، اعتماد سياسة تقشف مماثلة .

١٦ - واستطرد قائلا ان النفقات الفعلية للأمم المتحدة زادت من ٣٦٠ مليون دولار في ١٩٧٠-١٩٧١ الى مليار دولار في ١٩٧٨-١٩٧٩ ، وتبلغ النفقات المقدّرة في ١٩٨٠-١٩٨١ ٢ر١ مليار دولار . ومن المحتمل أن تزيد المساهمة المالية لاستراليا في منظومة الأمم المتحدة بأسرها عن ٢٠٥ مليون دولار في ١٩٨٠ - وهو ما يمثل ٢٥ في المائة من الاعتمادات المخصصة في ١٩٧٩ لوزارة الخارجية الاسترالية . ان زيادة مساهمة استراليا بين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ قد تكفي تماما وحدها لتعويض التخفيضات التي فرضت منذ أربع سنوات لأسباب اقتصادية على السلك الدبلوماسي الاسترالي . وعلاوة على ذلك ، زادت نفقات الأمم المتحدة بمعدل يفوق في سرعته الى حد بعيد معدل زيادة النفقات العامة للحكومة الاسترالية .

(السيد غوص ، استراليا)

١٧ — وقال ان كل محاولة ترمي الى عزل حالة الأمم المتحدة عن الحالة الاقتصادية التي يوجد بها أهم المساهمين قد تشكل تدبيرا غير مدروس في الأجل القصير ومؤسف في الأجل الطويل . ولقد تبين الأمين العام هذه الحقيقة وتجدر في هذا الصدد الاشادة بالجهود التي بذلها لكي تظل زيادة الميزانية أقرب ما تكون الى الصفر . ويجب في نفس الوقت وضع حقيقة أخرى في الاعتبار ألا وهي الاحتياجات الملحّة للبلدان النامية ورغبتها في أن تساعدها الأمم المتحدة في تغطية احتياجاتها .

١٨ — وأردف قائلا انه من الضروري ، للتوفيق بين هاتين الحقيقتين ، زيادة فعالية الأمانة العامة وايلاء اهتمام متزايد الى ما يجب عمله والعمل بصورة أكبر على تحديد والغاء الأنشطة العتيقة والأنشطة الهامشية الفائدة . لقد شهدت الأمم المتحدة خلال العشر سنوات الماضية نموا سريعا أدى الى بعض النقص في الفعالية . ومن هنا الاحتياج الى فترة استقرار . ان المنظمة يجب أن تجد الوسائل لزيادة منجزاتها وتحديد نتائج أنشطتها . كما أنه من الضروري بصورة خاصة التوصل الى ادخال بعض الانضباط على النظام ، وتدابير مشجعة على الفعالية والتخطيط الرشيد . وقد أصبح رد الفعل الأول والوحيد للأمانة مع الوسائل والنظم المعمول بها حاليا ، ازاء كل نشاط جديد مقترح هو طلب مزيد من الموارد بينما من المعتاد على المستوى الوطني ألا توفر الحكومات كل الأموال اللازمة لتنفيذ مشروع جديد استنادا الى أن الوزارة أو الهيئة المعنية ستجد موارد لم تستخدم بعد . ومن ثم فان الوفد الاسترالي سينظر بعناية في جميع الآثار المالية التي ستعرض على اللجنة ويتوقع من الأمانة العامة تحديد الأسباب التي من أجلها أصبحت الموارد الموجودة غير كافية .

١٩ — ومضى قائلا ان على الأمانة العامة ، فيما يتعلق ببنود مثل نفقات السفر ، أن تخطط بميزانيتها على أساس الصفر . وينبغي لاحتواء زيادة عدد الموظفين أن تدرس الأمانة العامة فرض تخفيض تلقائي على الموظفين في كل دائرة من دوائرها ، وعلى هذه الدوائر أن تبرر عدد الموظفين الذين تحتاجهم للاضطلاع بمهامها الأساسية . ان مثل هذا الاقتراح ينبغي أن يدعم رأى اللجنة الاستشارية (A/34/7 ، الفقرتان ٢٧ و ٢٨) . القائل بأن الموارد المتوفرة ينبغي أن تستخدم بصورة أفضل مع اعادة نقل الموظفين لا في داخل أبواب الميزانية فحسب وانما بين مختلف الأبواب . ويجدر في المستقبل تكريس الجهود للتدابير الرامية الى تحقيق استخدام أفضل للموارد لا لوسائل الحصول على مزيد من الموارد . ان الطاقة التي تبذل للبحث عن موارد اضافية أو للإقلال ، من النمو الحقيقي المسجل فعلا لأغراض العرض ، قد يستفاد منها بصورة أكبر اذا ما كرست لزيادة الفعالية التي تعمل بها الأمم المتحدة وتنفذ الأنشطة المنصوص عليها لكل برنامج .

٢٠ — وأشاد السيد غوص بالأمانة العامة للجهود التي بذلتها لتشرح بوضوح وبساطة في الوثيقة A/34/6/Add.1 الطريقة المعقدة والمحيرة المستخدمة في وضع الميزانية البرنامجية المقترحة . واذا كانت بعض الاقتراحات التي أعرب عنها في الدورة السابقة قد لاقت قبولا ، ولو جزئيا ، الا أنه يرى أن الطريقة التي تعالج بها البنود غير المتكررة لا تزال غير مرضية . ان " النفقات غير المتكررة " يجب أن تغطى بموارد فعلية ، وهي في الواقع تتكرر كل سنة . وبعد ادراج المؤتمرات الكبرى ضمن البنود

(السيد غوص ، استراليا)

غير المتكررة ، أمرا طيبا ، وان كان من الأفضل تحديد البنود غير المتكررة في الجزء المكرس لاعادة حساب أساس الموارد حتى يبدو صافي نمو النفقات غير المتكررة تحت نمو الموارد وأن يطرح صافي التخفيض من النمو . وأعرب عن أمله في أن تجد اللجنة الاستشارية طريقة أفضل لحساب البنود غير المتكررة .

٢١ - وأعرب ممثل استراليا عن بعض الشك ازاء طريقة وضع متوسطات الأسعار لاعادة حساب أساس موارد ١٩٧٨-١٩٧٩ . ان الطريقة المستخدمة حاليا لحساب معدل التضخم لا تعطي نتائج دقيقة الا اذا حدد أساس المواد بدقة . وفي حالة المبالغة في تقدير الأسعار فان هذه المبالغة تزداد من جراء معدل التضخم المعمول به . ان الحكومة الاسترالية لا ترخص عادة لأجهزتها بطلب اعتمادات اضافية في تقديرات المصروفات على أساس التضخم ولكنها ترخص بنمو الموارد بنسبة تعادل نصف معدل التضخم المتوقع لسنة الميزانية على أساس النفقات التي تمت بالفعل .

٢٢ - وقال ان الطريقة المستخدمة لوضع الميزانية البرنامجية المقترحة يمكن أن تقارن بلبساس البحر البيكيني أى أنها تظهر الميزانية في صورة مغرية وان كانت تخفي عددا كبيرا من الجوانب الأساسية . ولم يعترض السيد فوص على توصية اللجنة الاستشارية بعدم تغيير الطريقة ولكنه أشار الى أن تعقد هذه الطريقة يسهم في اخفاء مختلف عوامل النمو التي تعود الى الظهور من جديد بطريقة سحرية في الحساب الختامي .

٢٣ - ولا يعتقد ممثل استراليا أن معدل النمو الحقيقي المتوقع يبلغ ٠ر٨ في المائة ، فقد حددت اللجنة الاستشارية مبلغ ٣ ملايين دولار أضيف الى أساس الموارد (A/34/7، الفقرتان ٢٩-١٢ و ٢٩-١٥) الأمر الذى يجعل معدل النمو الحقيقي ١ر١ في المائة . وتتكرر هذه الظاهرة في الميادين الأخرى .

٢٤ - وأضاف قائلا أن ثلاثة أرباع نفقات المنظمة تعزى مباشرة لنفقات الموظفين ، والجزء الأساسي من القيمة المتبقية يكرس للمرافق المخصصة للموظفين ، وقد تؤدى الميزانية البرنامجية المقترحة التي أعدها الأمين العام الى زيادة الموظفين بحوالي ٢٢٢ شخصا أى بنسبة ٢ في المائة من العدد الحالي . ورأى السيد فوص أن معدل النمو الحقيقي يصبح في الواقع ٢ في المائة . ولا يمكن مصارحة هذا الرقم بدعوى أن جزءا من الموظفين الجدد كانوا يشغلون من قبل وظائف مؤقتة الا اذا تم تخفيض عدد الوظائف المؤقتة بنسبة تتفق وزيادة عدد الوظائف الدائمة .

٢٥ - وأردف قائلا ان الاعتمادات المطلوبة حاليا تتجاوز ٢٣ في المائة المبالغ المقررة في الميزانية الحالية و ١١ في المائة أكثر من النفقات الحقيقية خلال فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ . ويفسر التضخم والتقلبات النقدية هذا النمو جزئيا . لقد زاد موظفو الأمم المتحدة خلال العشر سنوات الماضية بأكثر من ٤٠ في المائة وهو ما يمثل نموا حقيقيا يزيد على ٣ في المائة سنويا . ان معدل النمو البالغ ٢ في المائة المتوقع لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ لا يزال مرتفعا بالمقارنة بمعدل نمو الادارات الوطنية لغالبية الدول الأعضاء .

(السيد غوص ، استراليا)

٢٦ - واختتم السيد غوص كلمته قائلا انه اذا كانت النفقات الفعلية قد ظلت حتى ١٩٧٣ في نفس مستوى النفقات المتوقعة في الميزانية البرنامجية المقترحة ، تقريبا ، الا أنه قد اتضح بعد ذلك وجود فارق كبير بين النفقات الحقيقية والتوقعات الأولية . ويرى وفد استراليا أن سياسة التقشف يجب أن تطبق بحزم أكبر في المنظمة حتى يظل النمو الحقيقي أقرب الى الصفر بقدر الامكان . وسوف يحدد الوفد موقفه في ضوء العناصر الجديدة عند ما يحين وقت الموافقة على الميزانية .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠